

القوانين والانظمة

قانون تعديل ذيل المادة ٢٠١ واطافة  
ذيل للمادة ٢٠٦ من قانون الجزاء لسنة

١٩٢٦  
٢- يعدل ذيل المادة ٢٠١ من  
قانون الجزاء كما يلي:

(١) - العقوبة الواجب توقيعها على  
امرأة مدانة بارتكاب الفعل الشنيع  
توجب ذيل المادة ٢٠١ من قانون الجزاء  
المؤرخ في ٣ جمادى الثانية سنة ١٩٢٧  
هي الحبس من ستة الى ثلاث سنوات  
وليس كما ذكر في الذيل المذكور

٣- العقوبة الواجب توقيعها على  
رجل مدان بارتكاب الفعل الشنيع، موجب  
الذيل المنوه عنه اعلاه هي الحبس من ستة  
الى ثلاث سنوات سواء اكان الرجل  
متزوجاً ام عازباً وليس كما ذكر في الذيل  
المذكور

٤- يضاف الذيل الآتي الى المادة  
٢٠٦ من قانون الجزاء

(١) - كل من اخذ اثني من  
بقصد ارتكاب الفعل الشنيع، معبأ  
تشويه شرفها في عين الناس، يعاقب  
بالحبس من ستة اشهر الى سنة

عن الاقدام على خطف النساء واغرائهن  
للخروج برضاهن من بيوت يعولن او  
اوليائهن

ولما كان هنالك كثير من اولياء  
النساء يمانعون في زواجهن اما الاستفادة  
من ارشهن باستمرار ولايتهم عليهم او  
لتزويجهن بغير ارادتهن

ولما كانت حوادث الخطف والاضطراب  
واكراه النساء على الزواج بين لايرغب  
داعية لفساد الاخلاق واختلال اخياة  
المائلة

فقد تقرر بعد المناولة تعديل ذيل  
المادة ٢٠١ والمادة ٢٠٦ من قانون الجزاء  
ورفع اللائحة القانونية الموضوعه لهذه  
الغاية لمقام الامارة الجليلية حتى اذا تقررت  
بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق

لائحة قانونية في شأن تعديل ذيل  
المادة ٢٠١ والمادة ٢٠٦

من قانون الجزاء  
المادة ١ - يسمى هذا القانون

«نظام خاص»  
١- موضوع تعديلاً للمادة الخامسة من  
النظام الخاص المتعلق بمنع نقشي وانتشار  
الربا البكري على حدود المنطقة الشمالية  
«عبد الله»

٢- تعديل المادة الخامسة من  
النظام الخاص الصادر بتاريخ ١٢/٢/٢٥

٩٢٦ فيما يتعلق بمنع نقشي وانتشار الربا  
البكري على حدود المنطقة الشمالية كما يلي:

«المادة ٥ المعدلة - تدفن جميع  
جثث الابقار المالكة دفناً محكماً»

٩٢٦/١/١٧

رئيس النظام  
حسن خالد ابي المدي  
\*\*\*

لائحة قانونية في شأن تعديل ذيل المادة  
٢٠١ والمادة ٢٠٦ من قانون الجزاء

لما كانت اخلاق كثير من طائفة  
الجمهورية قد ساءت لعدم احتواء قانون  
الجزاء على مواد لنص على عقوبة تردعهم

القوانين والانظمة

(١) «نظام خاص» موضوع تعديلاً للمادة الخامسة من النظام الخاص المتعلق بمنع نقشي وانتشار الربا البكري على حدود المنطقة الشمالية بـ لائحة قانونية في شأن تعديل ذيل المادة ٢٠١ والمادة ٢٠٦ من قانون الجزاء (ج) لائحة قانونية لتفقت لجان الكشف في معاملات التسجيل (د) لائحة قانونية في شأن استحداث حقوق المخلفات والائتمام والقاصرين والوقف وديون الخيرية من حكم القانون المؤرخ في ١٠ تموز سنة ١٩٢٦ (هـ) لائحة قانونية بشأن تخصيص راتب لالة الهندية موسى مصطفى المتوفى (و) قرار مقترن بالارادة المطاعة بالعفو عن البراءة القديمة المادة التي لا بد من تعديلها على شريطة عدم مخالفة افندي السنوسي قاضي عمان الاسبق (ز) قانون معددة المانع مع تركه

البلاغات الرسمية

(أ) برنامج عيد النهضة (ب) القابات والسفريات (ج) جداول البلاغات الرسمية (د) شومون التعداد والربا البكري (هـ) قانون رسوم الخمر والذخائر (و) البلاغات الرسمية الادارية (ز) عقوبات موظفي الحكومة (ح) الاجازات

(٣) ٨-٧ قرارات امهال

(٤) ٩-٨ اعلانات

(٥) ٩ جداول الصحية الامراض الوبائية

تكملة من الامور



سنة الى ثلاث سنوات اذا كان المرأة زوج (٢) واذا لم يكن المرأة زوج فيعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين .

(٣) تعاقب المرأة بنفس العقوبة التي يعاقب بها شريكها في الجرم .

(٤) يتوقف اتخاذ الاجراءات على شكوى تقدم من قبل زوج المرأة اذا كانت متزوجة او من اقرب قريب لها اذا لم يكن لها زوج . اما اذا مات المشتكى قبل صدور الحكم او كف عن متابعه القضية او اذا استعاد الزوج زوجته فيسقط الحق حينذاك في متابعة القضية وتسقط العقوبة فيما يتعلق بالمرأة وشريكها .

(٥) كل من حرّض امرأة سواء اكان لها زوج ام على ترك بيتها لتلتحق برجل غريب عنها يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر .

(٦) كل ولي اكره من كانت تحت ولايته او كل فردا كره قرابة له لا ولي لها على الزواج بغير ارادتها يحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة .

٥ - يعتبر هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٦ - ناظر المدلية مأمور بانفاذ احكام هذا القانون ١٩٢٧/١١/١٩

قاضي القضاة « عبدالله »  
 ناظر المدلية رئيس النظار  
 حسام الدين حسن خالداي الهدي  
 محافظ الآثار السكرتير العام  
 رضا توفيق  
 مدير المعارف مدير النافعة  
 اديب وهبه

القرار لمقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتضت بالتصديق العالي وضعت موضع العمل لائحة قانونية لتفقات لجان الكشف في معاملات التسجيل

المادة الاولى - يسعى هذا القانون « قانون تفقات لجان الكشف في معاملات التسجيل لسنة ١٩٢٦ »

المادة الثانية - تستوفى اسرار لجان الكشف من اصحاب المعاملات وتفيد في حساب الامانات ثم تؤدي لاصحاب الاستحقاق على الوجه المبين في المادة الثالثة اما وسط النقل فن ارباب المصالح ملازمون باحضارها .

المادة الثالثة - يعطى ٢٠٠ مليم عن كل معاملة لكل عضو من اعضاء لجان الكشف اذا اجري داخل التصبات و٤٠٠ مليم عندما يجري خارجها .

المادة الرابعة - التبت المواد القانونية المخالفة لاحكام هذا القانون

المادة الخامسة - يعمل بهذا القانون اعتباراً من بداية شهر كانون الثاني ١٩٢٧

المادة السادسة - ناظر المالية مأمور بانفاذ احكام هذا القانون

١٩٢٧/١١/١٩

« عبدالله »

قاضي القضاة رئيس النظار  
 ناظر المدلية حسن خالد ابوالهدي  
 حسام الدين السكرتير العام  
 محافظ الآثار  
 رضا توفيق  
 مدير المعارف مدير النافعة  
 اديب

اقترنت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق والعمل :-

لائحة قانونية في شأن استثناء حقوق المطلقات والايتام والقاصرين والوقف وديون الخزينة من حكم القانون المؤرخ في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٦

المادة الاولى - تستثنى الدعاوي التي تقدم متعلقة بحقوق المطلقات والايتام والقاصرين والوقف وديون الخزينة من حكم القانون المؤرخ في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٦ الصادر الصادر ذيلاً لقانون الاجراء

المادة الثانية - يعتبر هذا القانون من تاريخ نشره

المادة الثالثة - ناظر المالية والمدلية مأموران بانفاذ احكامه ١٩٢٧/١١/١٩

« عبدالله »

قاضي القضاة رئيس النظار  
 ناظر المدلية حسن خالد ابوالهدي  
 حسام الدين السكرتير العام  
 محافظ الآثار  
 رضا توفيق  
 مدير المعارف مدير النافعة  
 اديب

لائحة قانونية بشأن تخصيص راتب لعائلة الجندي موسى مصطفى المتوالي لما كانت المضبطة المتقدمة من هيئة اختيارية الرمتا لتضمن ان الجندي موسى مصطفى المتوالي قد توفي عن كل من والدته خديجة وابنه محمد وزوجه زهبة الذين ثبت من قود التسجيل ايضاً ان ليس على اسمهم اموالاً منقولة او غير منقولة ولما كان هذا الجندي قد قتل اثناء قيامه بالوظيفة الرسمية كما تبين ذلك من مضبطة هيئة السرية التي ينسب اليها فقد تقرر وفقاً للائحة الاولى من قانون مرتبات طائلات الجنود الذين يستشهدون اثناء قيامهم بالوظيفة الرسمية تخصيص راتب شهري قدره اربعون قرشاً لكل من افراد عائلة هذا الجندي ( وهم - والدته وزوجه وابنه ) ورفع اللائحة القانونية الموضوعة لهذه الغاية لمقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتضت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق

لائحة قانونية بشأن تخصيص راتب لعائلة الجندي موسى مصطفى المتوالي المادة الاولى - ينحصر راتب شهري قدره اربعون قرشاً لكل من افراد عائلة الجندي الشهيد موسى مصطفى المتوالي وهم والدته خديجة وابنه محمد وزوجه زهبة

المادة الثانية - ينحصر هذا الراتب

تمت



اعتباراً من تاريخ وفاة النائب المذكور  
الواقع في ١٦ - ٨ - ١٩٢٦  
المادة الثالثة - ناظر المالية مأثور  
بإتفاق حكم هذا القانون  
٢٠ رجب ١٣٤٥ و ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٧  
«عبدالله»

ناظر العدلية  
وقاضي القضاة  
حسام الدين  
محافظ الآثار  
رضا توفيق  
مدير المعارف  
اديب

لما كانت محكمة عمان الابتدائية قد  
اصدرت بمقتضى الفقرة الحكيمة الصادرة  
بتاريخ ٢٩ - ١٢ - ١٩٢٤ رقم ٥٧ - ٩٥ -  
٩٥ حكماً على الشيخ محمد صالح السنوسي  
قضي الكرك الحالي بمبلغ ١٦ جنباً جزاء  
تقديراً او بحسب سنة واحدة بسبب عدم  
الصاق الطوابع اللازمة على الوكالات  
في دفتر ضبط الوكالات حينما كان الموالي  
الاية ضياء في عمان  
وبما ان عدم الصاق الطوابع المذكورة  
على ضبط الوكالات اكتفاء بالصاقها  
على صور الوكالات التي اعطيت لاصحابها  
لم يكن فيه ما يمكن ان يعد ارتكاباً او شيئاً

ضاراً بالصلحة العامة  
ولما كانت الظروف التي تحت ط  
بهذه القضية قد رويت مدعاة لتوجيه  
نظر القسامح اليها  
فقد تقرر الموافقة على طلب اصدار  
المغفر عن كلتا الذرمة التقديدية والمدة التي  
حكم باحداهما على الشيخ محمد صالح السنوسي  
ورفع هذا القرار لمقام صاحب السمو  
الملك امير البلاد المعظم حتى اذا اقترن  
بتصديقه السامي وضع موضع العمل  
٢٠ رجب ١٣٤٥ و ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٧  
قاضي الضافة  
وناظر العدلية  
حسام الدين  
مدير الآثار  
رضا توفيق  
مدير المعارف  
اديب

ان الشيخ المولود اليه على ماله ووفى  
ما ذرفه هو من اجل العلاء لذلك نتج ما  
استد اليه سبوا لا يستحق حتى المحاكمة  
لذلك فهو ليس بذي جنحة او جناية البتة  
واننا راضون عن مسأله وحرصه على  
شرفه قيو برزى لدينا  
«عبدالله»

والاختلاف الذي نشأ بين الحكومة  
اليونانية والحكومة التركية بشأن الاموال  
والممتلكات التي انتقلت من دائرة  
التخصيصات السلطانية لاسم الدولة  
والواقعة في اراضي الحكومة التركية  
السابقة التي انتقلت الى حكومة اليونان  
به الحروب البلقانية او في اي وقت بعد  
ذلك بحال على مجلس تحكيم يقد في  
مدينة لاهاي بمقتضى البروتوكول الخاص  
رقم ٢ الملحق بهذه الهدنة الموقعة في ١٤ -  
تشرين الثاني ١٩١٣ ويتفق الحكومتان  
على صلاحية هذا المجلس

ان احكام هذه المادة لا تؤثر في  
الصحة القانونية للاموال والممتلكات  
المسجلة باسم دائرة التخصيصات  
السلطانية او التي تحول شؤنها ولم يشر  
اليها في الفقرتين الثانية والثالثة اعلاه  
تعديل اسم الجدول ٣ - تحذف  
عبارة «فصل اثنا عشر الواردة في الجدول  
الثاني قبل عبارة ( الفقرات الاقتصادية )

بلاغات سمية  
عن رئاسة النظار الفخيمة  
برئاسة عيد النهضة  
يحتفل يوم الجمعة الواقع في ٩ شعبان  
١٣٤٥ الموافق في ١١ شباط ١٩٢٧ الساعة

العاشرة زوالية قبل الظهر بعيد النهضة  
العربية يحضره صاحب الفخامة رئيس  
النظار بالنيابة عن صاحب السمو الملكي  
امير البلاد المعظم ايده الله على الوجه الآتي:  
١ - تزدان دوائر الحكومة والبلدية  
بالاعلام العربية وتندثر الزينة الى الليل  
٢ - تصطف سرية من الجند مع  
جوقة الموسيقى وجنود الشرطة في ساحة  
القصر العالي  
٣ - يتلو فضيلة قاضي العاصمة  
الدعاء المفروض  
٤ - يقبل فخامة رئيس النظار  
بالنيابة عن سمو الامير المعظم بعد ذلك  
التبريكات على الترتيب الآتي:  
أ - هيئة النظار واعضاء المجلس  
التنفيذي  
ب - الوزراء السابقون  
ج - عطوفة قائد الجيش والاركان  
والامراء والضباط العسكريين  
د - مديرو الدوائر ورؤسائها  
هـ - حاكم العاصمة وهيئة المجلس  
الاداري والبلدي  
و - مفتي العاصمة والعلماء والرؤساء  
الروحانيون والوجوه ورؤساء العشائر  
ز - جميع الموظفين الملكيين  
والعسكريين يرتدون الملابس الرسمية  
ويحيطون بالعلم من الواجهة

٦ - موظفو دار الاعتماد وقوة الطيران  
ومدير السكة الحجازية ( قسم شرقي  
الاردن ) يدعون بواسطة دار الاعتماد  
للتبريك في الساعة الحادية عشرة قبل الظهر  
٧ - يقوم بتنفيذ هذا المأمور ناظر  
المقر العالي  
٧ شعبان ١٣٤٥ و ٩ شباط ١٩٢٧  
رئيس النظار  
حسن خالدي الهدي  
التعليقات والذريات  
تابع للجدول المنشور في الصحيفة ١١  
من العدد ١٤٩ من الجريدة الرسمية  
لما كانت المادة السابعة من نظام  
التعليقات والسفريات تقضي بان يقدم  
الموظف عند اللزوم شهادة استخبار ووسائط  
الركوب والشحن ولكي تكون الماملات  
مطردة بكافة دواوين الحكومة لذلك  
يجب تنظيم تلك الشهادة حسب النموذج  
المرفق وستقوم نظارة المالية بطبع المقدار  
الكافي من هذا النموذج وتوزعه على  
الدوائر ٣٦ كانون الثاني ١٩٢٧  
جداول البلديات الشهرية  
استناداً لقرار لجنة البلديات  
الاستشارية ارجو ان تصدروا تعليمات  
قطعية الى بلدية مقاطعتكم بان تنظم الجداول  
الشهرية المائدة لها في كل ثلاثة اشهر  
مرة اعتباراً من بدء تشرين الاول ١٩٢٦

نكدا منه الدول







حياتي فقد منحنا من جانب رئاسة محكمة عمان بمجداً عشرة قديم اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلماً فنهضوا الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضروا الى المحكمة خلال هذه المدة فيعدوا غير مطيعين للقانون ويستطعن من الحقوق المدنية وتقام عليها الدعوى ولا لما حق بالادعاء وتخصر اموالها على ان مأموري الضابطه المدليه كفه بمجورون على القبض عليها وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز ونظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واذن حسب الاصول ٣٠ كانون في ١٩٢٧

اعلان

الموقع: ساطع، القرية: حور الزملي  
دوم: ١٢٠ نوع: كرم، الحدود: شرقاً طريق ساطع في شمالاً عراق وشرقاً غرباً طريق ساطع في جنوباً خراب

وضع بالازاد العالي لبيع كامل الكرم المين الموقع والحدود اعلاه ايضا للذمة التي تطلب من مالكه كابد الياسين الى صندوق المصرف الزراعي في الساطع بموجب سند الدين رقم ١٠٩٩ فن له رغبة بالشراء عليه مراجعة هذه الدائرة ودلال البلدية محمد ماشطة خلال شهر كامل اعتباراً من تاريخ النشر مستصحباً التأمينات المتقدمة وعليه صاير اعلان الكيفية على الاصول ٣٠ شباط ١٩٢٧

اعلان

صادر من دائرة اجراء اربد  
وضع لبيع في المزرعة العلنية لمدة شهر واحد اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في المزرعة الرسمية قطعي الارض خاصة المديون حسين بن ساجز الصمدي من الرمثا الموهين لدى صندوق مصرف

زراعي اربد التي يحد الاول شرقاً وادي الشومر غرباً وادي الشلالة شمالاً ذياب بن رشيد جنوباً عبد الرحمن السليمان البالغة قيمتها المئنة اثني وثلاثون جنيهاً وخمسة مائتين والثانية يحد شرقاً ذياب بن رشيد غرباً عبد الرحمن السليمان شمالاً اراضي الطره جنوباً محمود لاجد البالغة قيمتها المئنة ثلاثة وعشرون جنيهاً وسبعمائة وخمسون مايل الجاري حيزهما تاميناً لاستيفاء مظلوب الصندوق المشار اليه من المديون المرقوم فلي من يرغب الاشتراك بهذه الزايدة يجب عليه مراجعة دائرة اجراء اربد والدلال محمد علي المصري مستصحباً التأمينات المذكورة بالمائة عشرة من القيمة المئنة المذكورة ١٢٧ - ٢ - ٨

اعلان

صادر من دائرة اجراء اربد بتاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩٢٦ وضع في المزايدة العلنية بيع كامل الدار الكائنة ضمن قصبة اربد المحدودة شرقاً طريق وفيه باب الدار وساحة بئر صالح المصطفى غرباً ملك الحاج احمد اليوسف واخوانه شمالاً دار صالح المصطفى جنوباً دار صالح المصطفى خاصة الكفلان اسماء واديل وماري بنات ناصيف الحكيم والدتهم عفيفه بنت يوسف المفلوف من اربد ونتيجة المزايدة الجارية تقرر احالة الدار المذكورة لقاء بدل خمسة وثلاثون جنيهاً لاسم صندوق مصرف زراعي اربد وذلك تاميناً لاستيفاء الذمة المطلوبة للصندوق المشار اليه من المديون سليمان سريان وكفلان المرقومين وعليه ووفقاً للمادة ١٠٦ من قانون الاجراء اقتضى تكرار المزايدة لمدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على ان لا يقبل ضم اقل من خمسة بالمائة على البديل المقرر فن له رغبة بالاشتراك في هذه المزايدة يجب عليه مراجعة دائرة اجراء اربد والدلال محمد علي المصري مستصحباً التأمينات المذكورة بالقانونية عشرة في المائة من القيمة المئنة التي هي عبارة عن ثمانون جنيهاً مصرياً ١٢٧ - ٢ - ٨

اعلان

من محكمة شرعية المصحة  
بناء على ثبوت استغناء علي بن حدان ابو رصاع المجهول على الاقامة للنقطة المفروضة له على اخيه يوسف فقد حكم غنياً برفها عنه واعان ذلك ليقوم مقام التبليغ

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي في ١٥، ٢٠، ٢٧ ١٩٢٧

المكان  
الطاعون  
الحصى الصفراوية  
الكوليرا  
الجدري  
التيفوس  
التهاب الدماغ الشوكي  
الحصى الراجعة  
تاريخ التبليغ  
« دائرة الصحة »

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي في ١٢، ١٧، ٢٠ ١٩٢٧

المكان  
الطاعون  
الحصى الصفراوية  
الكوليرا  
الجدري  
التيفوس  
التهاب الدماغ الشوكي  
الحصى الراجعة  
تاريخ التبليغ  
« دائرة الصحة »